2663 رقم

1820

UN ECONOMIC COMMISSION
FOR WESTERN ASIA
6 JUN 1980
RECEIVED
LIBRARY

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التوزيع : عام
E/ECWA/92
٢١ شباط/فبراير ١٩٨٠
الأصل : بالانكليزية

اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

الدورة السابعة
١٩ - ٢٤ نيسان/ابريل ١٩٨٠
بغداد، العراق

البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت

اسناد الصلاحيات المركزية للفعاليات الاقتصادية والاجتماعية الى اللجان الاقليمية وتعزيز هذه اللجان

80-3106

اسناد الصلاحيات المركزية للفعاليات الاقتصادية والاجتماعية الى اللجان الاقليمية وتعزيز هذه اللجان

مذكرة من الأمين التنفيذي

١ - اتخذت اللجنة في دورتها السادسة القرار ٦٩ (٦) بعنوان "تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٢/١٩٧ بشأن اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي لمنظومة الأمم المتحدة" وهو القرار الذي يرجو من الأمين العام للأمم المتحدة الاسراع في تنفيذ القرار ٣٢/١٩٧ ، ويطلب الى الأمين التنفيذي :

(أ) أن يحدد المهام التي يمكن للجنة أن تنهض بها كنتيجة لاعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في منظومة الأمم المتحدة ،وأن يبين الآثار المالية والمتصلة بالقوى البشرية لتلك المهام ؛

(ب) أن يكشف ،بالتشاور مع المنظمات العربية والدولية والهيئات الاقليمية ومع الدول الأعضاء ،جهوده من أجل اعداد دراسة مفصّلة حول الأصول الاجرائية والامكانيات المتعلقة بانشاء هيئات فرعية للجنة كما يقضي بذلك قرار اللجنة ٦٣ (٥) ؛

(ج) مواصلة جهوده للحصول على الموارد المطلوبة للأمانة التنفيذية وأن يتخذ الترتيبات اللازمة لتعزيز قدرتها على مواجهة التحديات الجديدة التي يطرحها تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٢/١٩٧ ؛

(د) أن يعيد تنظيم الهيكل الاداري الحالي لجهاز الأمانة التنفيذية بغية تخفيض الموارد الاضافية المطلوبة للنهوض بالأعباء الحديثة الناشئة عن اعادة توزيع المسؤوليات ضمن منظومة الأمم المتحدة ؛

(هـ) رفع تقرير الى اللجنة في دورتها السابعة عن التقدم المحرز والتدابير التي ينبغي اتخاذها في هذا الشأن .

٢ - يعرض التقرير المطروح للنظر في ما تم احرازه من تقدم حتى الآن في عملية اسناد الصلاحيات المركزية الى اللجان الاقليمية وممارستها على صعيد النشاطات البرنامجية المنتظمة التي يضطلع بها مقر الأمم المتحدة ،وعلى صعيد المهام التنفيذية لمشاريع التعاون التقني .

٣ - جرت مناقشة اطار اسناد الصلاحيات المركزية الى اللجان الاقليمية في اجتماع الامناء التنفيذيين المنعقد في الرباط في آذار/مارس ١٩٧٩ . وفي هذا الاجتماع ساد شعور بأنه حتى تؤتي احكام القرار ٣٢/١٩٧ مفعولها ،فان ثمة هدفا مهمّا ينبغي بلوغه - وهو تعظيم قدرة اللجان على تعزيز ودعم التعاون في المناطق التي تختص بها كل لجنة .

كما أكد المجتمعون أيضا على الحاجة الى اتباع نهج وظيفي في معالجة هذه العملية بما من شأنه أن يولى الاعتبار الكامل للصلاحيات المميزة لكل لجنة والطابع الخاص الذى تتصف به اللجان في اطار الهيكل الشامل للمنظمة . كما اتفق على ضرورة أن تسهم هذه العملية في وضع اطار أوسع للعلاقات القائمة على أسس من التعزيز المتبادل فيما بين جميع هيئات الأمم المتحدة الاقليمية والعالمية ،وذلك بغية زيادة قدرة كل من الهيئات المكونة لهذا التنظيم الهيكلي على الاداء الفعّال لمسؤولياتها مع تعزيز التطور المتناسق للاستراتيجيات الشاملة التي سوف تهتدى بها المنظمات ككل فيما تقوم به من أعمال .

٤ - تم في ذلك الاجتماع التوصل الى اتفاق على المبدأ القائل بوجوب أن يقوم توزيع المهام بين اللجان الاقليمية من جهة وبين المكونات العالمية والقطاعية للأمم المتحدة من جهة أخرى ،على أساس طبيعة ومجال النشاطات المعنية (سواء كانت قطرية أو اقليمية أو عالمية) ، وكذلك على أساس موقع الاطراف المستهدف أن تستفيد منها . وعلى هذا ،فثمة نشاطات معينة تستلزم ابقاءها على الصعيد المركزى بسبب طبيعتها ومجالها في حين أن هناك نشاطات تحتاج ،للأسباب ذاتها ،الى ممارستها بصورة لا مركزية على الصعيد الاقليمي. وفي هذا الاطار ،وافق الاجتماع على عدد من المعايير العامة التي ينبغي أن تحكم نشاطات اسناد صلاحيات مركزية الى اللجان ،على أن ترتبط هذه المعايير بعناصر الفعالية والكفاءة في مباشرة البرامج ،وفي تركيز المعلومات وتوافرها ،فضلا عن المتطلبات القطاعية المتعددة للنشاطات المعنية .

٥ - تلا اجتماع الأمناء التنفيذيين اجتماع تقني لممثلي اللجان الاقليمية في نيويورك في أيار/مايو ١٩٧٩ للنظر في مجالات وأنواع النشاطات التي تتقبل أو تستلزم نمطا أفضل في توزيع المهام بين المقر وبين اللجان الاقليمية على أساس المعايير التي سبق اقرارها في اجتماع الأمناء التنفيذيين .

٦ - في ضوء استعراض النشاطات المتنوعة التي تضطلع بها كل من ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية (DIESA) وادارة التعاون التقني لأغراض التنمية (DTCD) ،ومع أخذ الاولويات البرنامجية للجنة في الاعتبار ،فقد قام الأمين التنفيذى بتحديد المجالات المبدئية التالية التي يستلزم الأمر تلبية احتياجاتها الملحة من خلال اعادة توزيع الموارد :

' ١' المسح الاقتصادى لبلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية)

' ٢' الادارة المالية (ادارة التعاون التقني لأغراض التنمية)

' ٣' اقتصاديات وتكنولوجيات المحيطات (ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية)

' ٤' النقل المتكامل (انشاء طرق منخفضة الكلفة في المناطق القاحلة) (ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية)

' ٥" تخطيط وتنسيق البرامج (ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية) .

٧ - على ضوء المشاورات التي أجريت مع كل من ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية وادارة التعاون التقني لأغراض التنمية ،وفي أعقاب اجتماع ثان عقده ممثلو اللجان الاقليمية في نيويورك في أيلول/سبتمبر ١٩٧٩ ،تم التوصل الى اتفاق على أن يوصي الأمين العام الى الجمعية العامة باعادة توزيع الوظائف التالية من مقر الأمم المتحدة (ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية ،وادارة التعاون التقني لأغراض التنمية) الى اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا :

- وظيفة ف - ٤ لتعزيز المسح الاقتصادى لبلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (تنقل من الاختصاص المركزى لادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية)
- وظيفة ف - ٥ للخدمات الاستشارية الاقليمية في مجال الادارة المالية (تنقل من الاختصاص المركزى لادارة التعاون التقني لأغراض التنمية)

أمـــا النشاطات الأخرى التي حددها الأمين التنفيذى والتي لم يكن بالامكان استيعابها عن طريق اعادة التوزيع. فقد قام الأمين العام بتقديمها الى الجمعية العامة بوصفها مقترحات اضافية من قبل اللجان في مجالات أولوياتها . وفيما يتعلق باللجنة الاقتصادية لغربي آسيا فان هذه النشاطات تشمل التالي :

- وظيفة ف - ٣ لتخطيط وتنسيق البرامج
- وظيفة ف - ٤ لاقتصاديات وتكنولوجيا المحيطات
- وظيفة ف - ٣ لتخطيط النقل المتكامل (الطرق منخفضة الكلفة في المناطق القاحلة) .

٨ - وقد أقرت الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين ، اعادة توزيع الوظائف من ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية ومن ادارة التعاون التقني لأغراض التنمية . الا أن المقترحات الاضافية لم تحظ بالموافقة ، وظلت معلقة بانتظار الاستعراض الذى ستقوم به لجنة البرامج والتنسيق (CPC) في دورتها العشرين حول الدراسة المقدمة من جانب الأمانة العامة عن قضايا السياسات والبرامج المتعلقة بتوزيع المهام والمسؤوليات بين اللجان الاقليمية وغيرها من وحدات وبرامج وهيئات الأمم المتحدة . وسوف تقدم لجنة البرامج والتنسيق تقريرا بنتيجة استعراضها الى الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة .

٩ - فيما يتعلق بقرار الجمعية العامة في هذا الشأن، فان الامانة العامة ترى أن الحاجة الى " مقترحات اضافية " انما تنبع ، كما هو الحال بالنسبة الى الوظائف التي ووفق عليها ، من اعادة تشكيل القطاعين الاجتماعي والاقتصادى لمنظومة الأمم المتحدة ، والتي تؤكد على الأدوار المتزايدة التي تؤديها اللجان الاقتصادية الاقليمية بوصفها مراكز رئيسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية . ومن هنا فلا بد من تلبية احتياجات اللجنة في هذه المجالات من خلال تقديرات اضافية ، اذا لم يكن من سبيل لتلبية هذه الاحتياجات عن طريق توزيع الموارد .

١٠- المستوطنات البشرية

في قرارها ٣٢/١٦٢ الصادر في ١٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٧ بشأن الترتيبات المؤسسية للتعاون الدولي في ميدان المستوطنات البشرية ، رسمت الجمعية العامة اطار السياسة المتبعة في التشاور والتعاون بين اللجان الاقليمية وبين مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) الذى انشيء حديثا . وفي هذا القرار دعت الجمعية العامة المركز الى تكميل موارد الأقاليم في مجال صياغة وتنفيذ مشاريع المستوطنات البشرية اذا ما تطلب الأمر ذلك . كما أوصت الجمعية العامة أيضا بانشاء لجان اقليمية ووحدات منبثقة عن الأمانات التنفيذية في داخل اللجان الاقليمية تخصص بصورة حصرية لموضوع المستوطنات البشرية . وأوصت كذلك بأن تتكون موارد الميزانية وموارد الموظفين المتوافرة لدى كل وحدة ضمن الأمانة الاقليمية من تلك المتوافرة من موارد الميزانية العادية ، والموارد المعاد توزيعها من الوظائف المتجمعة المتوافرة في الأمانة المركزية ، ومن المساهمات الاختيارية بما في ذلك تلك المقدمة الى مؤسسات الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية ، وكذلك من موارد مختارة تكون متوافرة حاليا لدى كل منطقة .

وطبقا لنصرة الأحكام ،أجريت مشاورات على صعيد عطي بين المركز واللجان الاقليمية حول برنامج العمل للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١ الذى يحدد النشاطات الواجب النهوض بها على الأصعدة الوطنية والاقليمية والعالمية وكذلك الموارد المطلوبة لكل من هذه الأصعدة .

وقد استندت الميزانية البرنامجية للجنة الاقتصادية لغربي آسيا ١٩٨٠ - ١٩٨١ (E/ECWA/74) في مجال المستوطنات البشرية الى افتراض اعادة توزيع وظيفتين من الفئة الفنية ووظيفة واحدة من الرتبة المحلية من مركز المستوطنات البشرية (الموئل) الى اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ولكن لما كان عدد الوظائف المتوافرة لدى (الموئل) لم يترك مجالا لاعادة التوزيع ،فقد قدم الأمين العام مقترحات بموارد اضافية تتكون بالنسبة للجنة الاقتصادية لغربي آسيا من وظيفتين من الفئة الفنية ،ووظيفة واحدة من الرتبة المحلية . وفي ضوء توصية اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية التي ارتأت أنها بحاجة لمزيد من الوقت لاستعراض هذه المسألة ،فقد وافقت الجمعية العامة على هذه الموارد بوصفها مساعدة مؤقتة لسنة واحدة فقط هي ١٩٨٠ . وفي خلال ١٩٨٠ سيقدم المقر مقترحاته من جديد الى الجمعية العامة .

١١- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

أعرب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن استعداده للتشاور مع اللجان الاقليمية بغية استكشاف الطرق والوسائل المؤدية الى اسناد الصلاحيات عن النشاطات المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ،الى اللجان الاقليمية وفي سبيل هذا الهدف انعقد في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٩ اجتماع تقني لممثلي اللجان الاقليمية لاستعراض الموضوع .

ولم يتم التوصل الى مقترحات محددة بشأن هذا الاجراء اللامركزي خلال ذلك الاجتماع الذى حدد رغم ذلك ،نقطة الانطلاق للخطوات القادمة ولأعمال المتابعة المطلوب مباشرتها لدى قيام اجتماع الامناء التنفيذيين المقرر عقده في شباط / فبراير ١٩٨٠ باستعراض التقرير الصادر عن ذلك الاجتماع التقني .

١٢- مشاريع برنامج الأمم المتحدة الانمائي

متابعة للقرار ٣٢/١٩٧ انتقلت الى اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ،اعتبارا من أول تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٩ ،المسؤوليات التنفيذية المتعلقة بالمعهد العربي للتدريب والبحوث الاحصائية (بغداد) . ومع نقل المهام التنفيذية لهذا المشروع ،أصبحت اللجنة مسؤولة في الوقت الحالي عن مشروعين اقليميين . بعد أن تم بالفعل نقل الوظائف التنفيذية للمعهد العربي للتخطيط الى اللجنة في تموز / يوليو ١٩٧٧ .

وبالاضافة الى ذلك ،فقد سميت اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا بوصفها وكالة تنفيذية مساعدة للمشروع القطري الممنون " تطوير الخدمات الاحصائية في الجمهورية العربية اليمنية " الذى تمثل ادارة التعاون التقني لأغراض التنمية الوكالة التنفيذية له .

وفي ضوء الأهمية التي يوليها برنامج الأمم المتحدة الانمائي للتعاون المشترك بين الأقاليم من أجل تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية فقد أعرب عن استعداده لدعم المشاريع التي يمكن للجان الاقليمية أن تستحدثها على الصعيد المشترك بين الأقاليم بغية التعجيل بتنفيذ خطة عمل بوينس آيرس .

٣) - سوف تواصل الأمانة التنفيذية متابعتها لمسألة اسناد الصلاحيات المركزية الى اللجان الاقليمية سواء في المجالات التي حددها اجتماع الأمناء التنفيذيين أو في غيرها من المجالات .